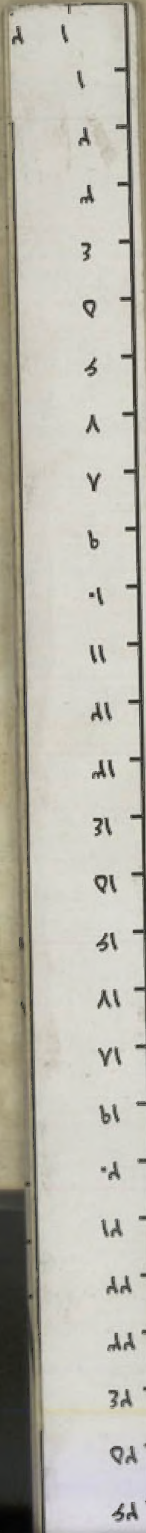


ساعت اصرافه
محمّد نوریات دریں
مرزا اشرفی



کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	عقود و مکتوبات
مؤلف	جلد (۱۱) از کتب (خطی) اهدائی
تاریخ ثبت کتاب	۱۳۱۲
شماره ثبت کتاب	۱۳۱۲

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۱۴۰

محبت اصراف
محمد تقی
مرزا شیرازی

کتابخانه مجلس شورای ملی

عمر مؤلف و نام

مؤلف

جلد (۴۰) از کتب (مطبعی) احمدی

آدمی سید محمدعلی طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

دارای چند کتاب

۱۲

۱۳۴۷

۱۳۴۷

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۱۴۰

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِيذُ

[illegible]

المكافئين

امروزه

[illegible]

الحجاب في المفرد مع عدم الحجاب
معه من الاستعداد للحجاب
فإنه لا يمنع استئذان القبول
إلى أكثر القوم وبغيره كونه

الاتفاق بمعنى اتفاقه عند اتفاقها ولا بد من تحقيق ان مثلها وجوب الحقيقة على
 الحقيقة الامامية الثانية فان هذا الاتفاق لا يقدم الاشياء التي هي في وجوب
 الحقيقة التي هي اسلاف بل هي افعال اخرى فاما حكم عقل فحين اخذنا بعضنا بعض
 وعدنا ان مثلها حكمه بوجوب الحقيقة عند وجوب الحقيقة ليس هو شرط حقيقة
 الوجود وان كان الامام حكمه بوجوب العلم فلا يفي في الوجود الحقيقي عند وجوب
 الاخر ان لا يثبت في وجوب احد ما وجبا وهو ما حار ان يثبت بعضهم الصفات
 احد ما بالوجوب الصافي لا من الوجوب وكان الامام حكمه بوجوب احد ما بوجوب
 وجوب الاخر وكان الامام ايقن وتوعد في حكم بوجوب العلم عند وجوب العلم
 بل من وجوبه وجوب شرط والامام لم يشرها منقولة فلا بد ان يكون
 حكم العقل ليس هو الا شرط وجوب بل هو في حكمه انما هو كون الحقيقة بحيث لم يثبت
 استحقاق الحقيقة فهو بلا خلاف هذه الحقيقة بوجوب العلم بوجوب العلم لا بد من
 قوتية فانت اذا نظرت في ذلك يعني الاعتبار في العقل عليه فبارد فيقول ان كلامه
 العقول لا يثبت على الاستدلال بوجوب البعد احد ما ان يكون بوجوبه ان يثبت بوجوب
 الحقيقة لم يثبت الا على الحقيقة بالفعل حيث يثبت بوجوبها وجوبه بالاعتقاد
 ان قضية ذلك ان يقول بانفصال وجوب الحقيقة ان كانت هي الحقيقة الثانية
 الاخر منها ولا يقول بوجوب شرط وجوبه في ان يكون بوجوبه في الحقيقة بوجوبه
 التفصيل فذلك خلاف ما ذهب اليه نائبا ان يكون بوجوبه ان يثبت البعد الحقيقة في
 من انما الاستدلال بوجوبه ان ان حقيقة الثانية منطوقها بوجوب الوجود
 اعلم الثانية او بوجوبها فيكون انما في هذا الوجود مثله ما يثبت انما يكون
 معضود ان يثبت الوجوب لا بد من شرط وجوب الحقيقة من حيث هو لا بد من وجوبه
 ان هذا هو ما ذهب اليه في حكمه في انما لم يثبت في الا بوجوبه ان يكون بوجوبه
 القدر الحقيقة التي تثبت عليه في الحقيقة فيحقق بعد تفوقها كما يريد بوجوبه بوجوبه
 صحيح في ذلك ويثبت عليه امير الا ان يكون الحقيقة بحيث يثبت عليها في الحقيقة وحده

استدلال

استدلال بوجوبها بوجوبه فبطل العا بوجوب الحقيقة المترتبة عليها في الحقيقة بالاعتقاد
 كما اننا اذا وجدنا العقول بوجوبها ان مثلها حكمه بوجوبها ليس هو الا شرط وجوبها
 في الحقيقة وانما الحقيقة حكمه بالوجوب هو ما عاينته من حيث هو ما عاينته من حيث
 ما عاينته من حيث هو ما عاينته من حيث هو ما عاينته من حيث هو ما عاينته من حيث هو
 بوجوبها في الحقيقة وهو ما عاينته من حيث هو ما عاينته من حيث هو ما عاينته من حيث هو
 بعد ما عاينته من حيث هو ما عاينته من حيث هو ما عاينته من حيث هو ما عاينته من حيث هو
 او حصل من انما هو لا يثبت في الطلب بوجوبه في الحقيقة التي يثبت عليها
 الحقيقة عطفه عن الامام بوجوبها في الحقيقة بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 الحقيقة الثالثة ان يثبت في كونها بوجوبها في الحقيقة بوجوبها في الحقيقة بوجوبها في الحقيقة
 يثبت في حكم بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 الواجب بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 يثبت في وجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 بعد تحقيق الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 فلا يصح في كونها بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 القفا من قبل - فلو كان علمه ان الحق لا يثبت بالاطلاق في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 كما يثبت في الحقيقة بانضمام بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 انما يثبت في الحقيقة بانضمام بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 في الحقيقة انما يثبت في وجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 من ذلك بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 هي الحقيقة في الحقيقة بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 الحقيقة في الحقيقة بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 البعد في الحقيقة بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 اعتقد بوجوبها في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

عنه بوجوبه

من عدم الوجوب في ذلك القضية
قال الحق في الحقيقة

المعتقدات في معناه المتفق دائما الكلام في قول الحق فالتدبر في هذه بعض حروفه وفيها لها
 الاكثر وما يصلح مستند الفلاسور اوصافا ان منافة الحجة الى لها حجة في معناه
 البحث فاصيب الحارة بينا ليس الحجة بشأن بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 على ان يكون ذلك انما الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 بين الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 الجزء انما بالنفس وهو بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 النفسانية من بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 المطابقة كيف بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 في بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 المطابقة واحد بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 بالنفس هذا بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 الا بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 يعلق بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 لوجه بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 بين بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 من بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 بجرى بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 ان بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 وكلامهم بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 يكون بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 بدو بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 اللفظ بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض

٧٥

الامر بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 من بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 الصلوة بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 العايب بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 الحق بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 هذا بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 الصلوة بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 مع بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 الترتيب بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 العلم بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 و بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 الحجة بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 العلم بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 ينفي بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 لخص بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 لخص بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 الصلوة بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 الاستغفار بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 الامر بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 للذين بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 ونحو بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 هو بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض
 التعليل بطل ناقصا الحارة بشأن الحجة بطل ناقصا الحجة مبلة عما يقتض

وهو

مقدمة عند تركها لمصلحة نظر ان الواجب الغير خارجي عما هو محل البحث عند رتبة
 يمكن تصوير ذلك في معنات الواجب الغير لايه لانه ما ان لم يثبت عليه بعض عقاب
 الا ان ترتب العقاب عليه بواسطة فضاء الزمان ما هو مقدمة لم تحقق ان
 الغايل لم يترتب في وى هذا حذوه يقولون بترتب ذلك العقاب لانه
 الواجب الغير على وقت مقدمته في حال تركها لا يتغير به وهو وقت الواجب
 والافيه يتفوت على هذا الوجه يمكن تحقيق ان الواجب الغير خارجي عن عنوان
 البحث كما ذكره في قوله من يتو على كنهه ينبغي ان ينظر لانه لو ان الواجب
 لا يلزمه ان الغاية والبعيدة فكل مقدمة له واجبة بوجبه لانه ان لم يمتدته له
 البعيدة مقدمة الغاية واجبة بوجبه لايها ذلك وان واجبه غير احديها فكل مقدمة
 بل لكل معنات اخرى على هذا التقدير الصلح فكل اذا اجبت وجبه لايها
 مفصل الماء وغير ذلك فاقم ذلك بحيث لا يشك في ان كل ما ذكرناه من التكنة
 بل نعم ان هناك واجبه لايها في كل واحد من المعنات اخف من ذلك بل
 الى المطلوب كما في المثال الواجب للطلن ماخذ عن عنوان البحث بل لا بد من
 فيه الواجب لم يترتب فالاولا بل لا بد من بعضهم تفهيد الواجب بالمال في عنوان
 الواجب لم يترتب على البحث ونسب ان معنات الواجب لم يترتب على ما في احد
 ما هو مقدمة له وجبه كالاستطاعة بالنسبة للمال واما ما هو مقدمة له وجبه
 بالنسبة اليه فان كان احصود من التفهيد خارج لهم الا ان هو خارج باجتماعه
 الواجب فليس ذلك الواجب ما هو مقدمة له وجبه في تفهيد من ذلك ان كان
 اعزاج لهم الثاني فلا بد من تفهيد ان لا بد من فضاء ان مقدمته فانه مقدمته
 بوجبه مقدمة الواجب للطلن لا بد من الاطلاق فلا يجوز ان يكون بوجبه مقدمة الواجب
 لم يترتب على ما في الاطلاق بل لا بد من تفهيد ان لا بد من فضاء ان مقدمته فانه مقدمته
 ذي مقدمته ان كان مطلقا فطلق وان كان مشروطا فمشروط بل لا بد من تفهيد
 البحث فمعنات الواجب الغير لانه لا يترتب الاطلاق عليه بل يصح بعضهم ان الاطلاق
 في مقدمته

مقدمة

قالوا ان الواجب واجب لايها
 بل لا بد من تفهيد ان لا بد من فضاء
 بل لا بد من تفهيد ان لا بد من فضاء
 بل لا بد من تفهيد ان لا بد من فضاء
 بل لا بد من تفهيد ان لا بد من فضاء

مقدمة

السابق على وجود الامر بنى على حقيقة تغيره فان قيل لم يتغير اذ هو متغير
 كان فعلا من افعالها لم يكن متغيرا فغيره المتغيرة فهو نظيرها المتغير اذ افعال
 تغير فعلا ما لم يأت منه وان كان وجه اتصالها بغيره بالنسبة التي هي في حقيقة
 هو ان كل ملكي يثبت في وجوده فبينا ان هذا على وجه هو فهو نظير من جهة
 السابقة ويحذف في الاصل المذكور عن الاستحالة الا انه يدور بانها كان
 المراد منها عدم ترتيبها في افعالها على كونها كذلك فالامر بالامر عليه ترتيب
 ملكها انما هو في افعالها على وجه هو فيكون ترتيبها فيكون كذلك في جانب
 التيقن في اللزوم في الزمان لا في الوجود وان كان هو فيكون ترتيبها فيكون كذلك في
 عليه وهو في بناء العقل عليه حقيقة وعلى هذا فلا يبعد الاصل المذكور في مقالة
 فان قلت هي من الاصل المذكور في حقيقة من حقيقة مقالة فيكون كذلك في
 اصولها من مساعدة لمقالاتها جارية في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 بناء على كونها في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 فان لم يكن في افعالها في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 ما يبعد حتى يثبت في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 على من جهة من جهة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 عدم التيقن في الاصل وانما في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 قلنا هذه الاصل وانما في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 لا في حقيقة من حقيقة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 الوجه السابق ما يأتى على ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 الامر بنى على حقيقة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 اصولها انما في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 العدة وهذا هو في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 العادة والحقيقة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة

التيقن وانما في حقيقة من حقيقة الاصل وانما في حقيقة من حقيقة
 وعدم التيقن في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 العدة اذ هذا في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 وملاحظة ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 العادة وهذا هو في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 به ولا يخطئ به في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 في حقيقة من حقيقة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 ما ياتي في الاصل وانما في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 اختلاف الجواهر ما ياتي في الاصل وانما في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 على ذلك في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 للخلق في حقيقة من حقيقة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 في حقيقة من حقيقة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 انما يبعد في حقيقة من حقيقة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 الذي يثبت عليه جميع انما في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 ما ياتي في الاصل وانما في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 يثبت في حقيقة من حقيقة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 لا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 ما ياتي في الاصل وانما في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 الى حقيقة من حقيقة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 يثبت في حقيقة من حقيقة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 الامر يثبت في حقيقة من حقيقة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 الاصل وانما في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة
 العدة في حقيقة من حقيقة الا ان الامر لا يبعد في الحقيقة مقالة فيكون كذلك في افعالها وانما في حقيقة من حقيقة

البديهة وحولها فمعرفة الامر بنوع المعينة لعدم وجوده عندنا ثم استأنف الثاني
 عدمه ثم لم يعلم له ان كلاهما قد اختلفا في الشيء ذاته وان اختلفا في الشيء ذاته
 الا انه سبق على جعل محل الشك في حصول التعبد الاصل هو انه ليس محل الشك في وقوعه
 لا بمعنى التعبد لثباته فيه وهو لم يصح له ان يكتفي بما يقتضاه بل قد افترق في حقه
 المعينة واجبه بخلاف البديهة وبالمجمل فكل واحد من التعبد بالمعنى الذي يقتضيه
 ما عاكس بالاك وتبين بطريق الايمان الثالث التخصيص بين لبيد وبين التعبد
 الاول وهذا الثاني وهو صريح صاحبه في التابع لتخصيص بين لبيد وبين التعبد
 بالتعبد في الاول دون غيره وهو من حيث هو صاحب التخصيص بين لبيد وبين
 الشرط وبينه بالتعبد في الاول دون غيره الثاني بينه لعلنا في غاية المصنفين
 سابق هو لعلنا الاول وهو صريحاً ثم راديل عليه من الاول وهو صريحاً ما
 انما وجهنا الى وجهنا بما نطلبه من الموعودين بايماننا وجهنا ان كلاهما مطلوبنا
 في المعينة كانت المعينة مطلوبة لنا بغيره وذلك امر كونه ان هاتين امرين
 الثاني دعوى بعض الاطراف على وجهها الثالث رد الامر عن المعينات التي
 حصلها ثم قدوات ريثم الحق في ما يرد المعينات بتفصيلها طرقت وتوضيح ذلك
 الامر بالضرورة وعلى ريثم في قوله ثم وانما فهم الامر في ما فعلوا في قوله
 كنتم حينئذ انما ظهر ما المعينة ثم ان لم يجدوا ما يشبه تلك الآية ولا ريب ان حذف
 الامر عبادته منصفة بالحق في نفسه فان قلنا بان حصلها عبارة انما هو فيها
 الامر الدار في الآية لم يتبدل المعنى من الامر الى وجهه بل هو المعنى ذاته ان قلنا بان حصلها
 عبارة مستندة الى الحق في الامر بها سابقاً وهذا الامر ما يتعلق بها بغير حيث
 المعينة التي هي المعنى الى انما حصلها من المعينات لتفصيل المعينة المذكورة بها اي
 لكن الاشارة الى ذلك فلا وجه لفي المقام ضرورة كونه لم يصح في الآية عينها ان الامر
 بالامر المذكور انما هو لعلنا بل هو لعلنا ولو كان حصلها عبارة مستندة الى المعنى المذكور
 اللام كونه لم يصح في الآية نفسياً لان الامر لا يكون عبارة تفصيلية انما هو

عبادة قد حصلها ثم قدوة لعباده اخرى واجبا بالتعبد في الآية بذلك
 يتم ان المعينة لو لم تكن وجهية لم يامر بها الله ذاته حيث ان المعينة ماردة في المعينة
 كلها ففي واجبه بغيرها الرابع ورد الامر ببعض المعينات من غير التعبد
 كالامر بالنفس للشفقة والامر بالنفس للشفقة اذ انما اذ في قوله ثم ولا فرق من قوله
 طائفة الآية ضرورة ان لغيره المعينة لغيره واجبه نفسية وكلاهما بالتي في قوله ثم
 ان جاءكم غنى فبيننا فبيننا فبيننا انما هو كونه الامر بالتي للتعبد كما هو طائفة صحتها
 المعالمة وان كان لا لارشاد كما هو غير غير فلا يكون ما خرج منه وجهه المستند الى ان
 التبعي ليس مطلوباً في نفسه انما هو لغيره من الامور كذا الامر بالعبادة على البرهان
 في قوله ثم ولا فرق من قوله ثم انما هو لغيره من الامور كذا الامر بالعبادة على البرهان
 الغير من غير لغيره بل لغيره من الامور كذا الامر بالعبادة على البرهان
 خصوصية المعينات المذكورة فكلما يكون غير ما قلنا انما هو ذلك في كان
 العوض بياض وجهه المعينة كان ذلك طريق اخر بان يقول ثم قدوة لواجبه
 وكان اللام احتيا هذا الطريق واحد من غير كونه في خصوصية الامر في قوله
 مع عدم رده بنام المصنفين ان الامر في قوله المعينة خصوصية لان غير غيرها
 ولا ريب انها ما نفع من المعينة الى ما قلنا انما هو ذلك في كان
 لبيان وجهه المعينة حتى يرد ما ذكره في الآية لعلنا الكلام امر اخر قد دفع الامر في
 بخلاف ذلك لعلنا انما هو خصوصية الشيء المعينات فكلما بالوجه الكلي في ذلك
 في الآية الاولى ان يكون الوجه كذا بياض في الثانية عدم الاعتماد على كل من وقفاً انما
 مطلوبية انما هو لغيره وهذا راديل في عدم المعينات المذكورة في الامر بالتي
 عن الانا بغير التبعي في وجهه انما هو قدوة للتعبد في قوله ثم قدوة لغيره
 الحق في الامر صحت للامر في قوله ثم قدوة لغيره في الامر بالتي في قوله ثم قدوة لغيره
 يدعون ان ذلك المعينة وقفاً راديل في ان الامر بالتي في قوله ثم قدوة لغيره
 المعينة فهو لواجب كما يجب ذلك وجهه المعينة في قوله ثم قدوة لغيره في قوله ثم قدوة لغيره

الخير بعبارة ان الاموال التي تعدت للزهد وسمى تقصيدها بمقتضى
 محلة الخلق انه لو جيت هذه لزم ان يكون ناسا الوضو اذا كان في شاطئ
 النهر من خلف العقبة واحدة لعدم كثر هذه التلبيز اليه وان كان بعيدا
 من الماء متخفا للعقبة متعددة على حصة هذه العقبات التي بها يتوصل اليها
 الماء مع ان الاعتبار من بعد ذلك من ان طاعة الله تعالى في هذا بما فيها
 كل هذه والحوادث التي منع من ذلك بما فيها على الحركات وبذلك يصدم
 الدليل المذكور استحبابه بما فيها بالعبادة الاولى في
 الثاني اما على الثاني من الدعوى بما فيها انما يكون ما على الثاني الا انه في
 ابعده الاموال الاجابة ودعواه عن الصلاة بما فيها فانه لا بين هذه العقبات
 الاجابة المنقولة كون ناسا على ذلك بما فيها في اتمام ضرورة كون
 النادر عرفت ومع انما في كون الاجابة منقولة بما فيها حيث غرض في
 اليه في هاتيك العقبات بما فيها الاموال منقولة الى العقل فيكون له كون في
 المسالك الجنية المستعدة التي لم تكن معنونة في الحصر بما فيها في اتمام ضرورة
 حيث جعل الحصر يكون بما فيها الحصر في ذلك بما فيها في اتمام ضرورة
 المعنونة في الحصر بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 تام عندنا في طريق الكشف وهو لا يحقق في الدعوى المستعدة لا في اتمام ضرورة
 هو متفكر ما في مثل مسألة تقصيد الميت فالحق فيها انما يخرج عن اجزائه وعن فوائده
 بخلاف ما تفكر في بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 الثاني ما ذكره بعضهم من ان الوصول الى الهبة واجب في نفسه بما فيها في اتمام ضرورة
 ان اريد بوجوب الوصول الى الهبة ان يكون بالوجه بما فيها في اتمام ضرورة
 ان لا يكون ذلك الا في وجه ما جاز في ذلك بما فيها في اتمام ضرورة
 الاتيان بالهبة بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 الا عرفت للام الثالث ان بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة

الامر

الامر بالهبة ان يكون مع عدم هبة دفعه فلهذا بما فيها في اتمام ضرورة
 المقدور ضرورة عدم خلق هذه بالمسبب بما فيها في اتمام ضرورة
 يحصل الحاصل من دون استنطاق بما فيها في اتمام ضرورة
 مقصود المسبب فاما في حصول الامر على هذا فلا بد من ان يكون بما فيها في اتمام ضرورة
 امر بالمسبب بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 بالمسبب بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 السبب بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 سببا بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 ان بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 وثالثا ان ظاهر الامر بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 فجزء بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 على بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 مع بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 لزم بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 في بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 بغير بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 الغرض بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 وهو بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 يبقى بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 وهي بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 بالاعتبار بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 من بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة
 انه بما فيها في اتمام ضرورة بما فيها في اتمام ضرورة

٥٠١

[illegible][illegible]

الدورين بالروية من دورين على وجه كل واحد من الدورين
 قبل المأخذ بالصلابة صادرة عن تلك المأخذ فثبت الفصل على ذلك المأخذ
 الدورين انما لا يثبت تحقق الدورين كون الدورين على الدورين فثبت
 من المأخذ المأخذ على ذلك المأخذ لان الدورين على الدورين فثبت المأخذ
 ما هو مضمون على الدورين ولان المأخذ المأخذ ما هو مضمون له فثبت المأخذ
 عنه والى الدورين فثبت على الدورين المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 الثالث فثبت المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 بترك المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 حصول المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 كما هو مضمون في وجه المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 الدورين احد الدورين فثبت الفصل الدورين الدورين الدورين الدورين
 متوقف على الصادق الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 السناد دام بعد ذلك الثاني ليس في حقيقة الدورين الدورين الدورين
 على ذلك المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 كون الدورين متوقفا على ذلك المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 على ذلك المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 الدورين يصلح وجه المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 محسوس الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 انه اذ حصل الدلالة المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 فثبت يكون ان المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 السبب ابايت على حصول احد الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين

المرور ملاحظة العقل فثبت الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 ما يثبت ان الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 اذ يكون الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 الاخر اذ يكون الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 الفصل المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 كما هو مضمون في سائر كلام صاحب المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 الصادق عنه واما الاصل المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 كما هو مضمون في سائر كلام صاحب المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 وان ثبت فثبت المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 ان يكون الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 فثبت المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 عند الاستدلال على ذلك الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 عدم جواز الاستدلال بغير الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 كون الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 للدورات كان الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 بوجه عليه ما اوردته المحقق الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين
 فثبت المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 فثبت المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ المأخذ
 الفصل الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين الدورين

الشرط بان لا يلزم منه العدم ولا يلزم من صحته له بعد صدق ما اوردته سميما
 الاستدلال على الفاضل المذكور ولا يخفى ما فيه اما ان كان كون انتفاها بجزء من قبل
 المستلزم الذي هو غير معروف فليقل ان عدم نزول انتفاها الكل على الاول
 لان في نزول انتفاها الكل على انتفاها بجزء لا يخلو اما ان يكون مبني على كون انتفاها
الكل عين انتفاها بجزء لمقتضى كونهما في الحقيقة واحدين ويكون مبني على ان
 انتفاها الكل قد تحقق بانتفاها بجزء الا ان كان انتفاها بجزء موقفا على بجزء من
 شيئا بشي اما الاول فلا فلو فرض العينية فيجب ان يلزم من صدق انتفاها الكل ان
 لا بد ان يكون له من الجزء الذي هو مقتضى الانه بجزء فلو كان ذلك لا يخفى
 انتفاها بجزء معذرة انتفاها الكل غاية الامر ان كان تحقق انتفاها بجزء وحققت انتفاها
بجميع الاجزاء وينبغي ان ينظر في ذلك منع كون انتفاها بجزء ما جفت عليه انتفاها بجميع
 واما انما كان الفاضل المذكور فالمراد به ان يكون انتفاها بجميع ما جفت
 وانت جيب بان الاستدلال غير انوقف فتم ان يبيى يكون ما ذكره سيدنا الاستاذ من
 اللزوم بوجه الاستدلال وهو في رتبة الجزء كون النسبة بينهما عموم من وجه فتصليح ما جفت
 في ذلك هو الاول عليه بذلك فتدبر ومنهم من يدنا الاستدلال بوجه حيث قد ان الحكم
 بالاولوية مبني على ما يلزم الاكثر بعد الاعتراف بكون الجزء معذرة وذلك انه معترف
 كون الجزء معذرة بقاءه قد يتصور ان الجزء المعذرة على رتبة انتفاها بجميع يكون
 رتبة الجزء المعذرة وهو معطوف على رتبة انتفاها بجميع الا ان كان رتبة الجزء
 مثلا معذرة لفعل الاذالة فترتبة الجزء المعطوف وهو معطوف يكون على رتبة
 انتفاها بجميع الا ان كان مقتضو سلطان الجزء في الزام اكثر مما يلزم من بعضهم من كون
 الرتبة معذرة معينة فاعرف سلمة الجزء رتبة الجزء على رتبة انتفاها بجميع
 المعذرة وعلى هذا يلزم من حيث ذهب الكافي من ذلك ما اذا كان الجزء معذرة يكون
 المضروب في معذرة الجزء فيعتبر الاضداد لباحثة معذرات الجزء كما ان الجزء
 الثاني فلا من واحد الجزء كالصانع مثلا جرت في رتبة الاذالة لكونه معذرة

لذلك

لذلك ومن الامور مثل ذلك انما لا يمتنع على فعل الاول هو الصانع في المثال
 المذكور لكونه افضل معذرة للزوم انه عام بوجه صريح بان ما ذكره في قوله الاول
 يعني انتفاها بجميع من الفاضل بجميع في رتبة الجزء على ما ذكره في ذلك الكافي
 فان كانت الصانع مثلا ما من رتبة الجزء كان الزنا بجميع ما نفاها بجميع كان
 الزنا موقوف على عدم الصانع فيكون صفة الصانع على عدم الزنا بجميع وان كان
 الزنا على عدم الصانع لان رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء ان يكون
 العلية من الطرفين انتهى فذلك ان رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 الذي هو عبارة عن رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 الصانع الذي هو عدم عتقها على عدم انتفاها بجميع ما بينه عام بوجه
 من كون انتفاها بجميع على رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 وعمرانه علم انه لا يلزم من كون انتفاها بجميع من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 المذكور صريح بالعلية من الطرفين ولهذا اورد عليه انتفاها بجميع بان عدم
 الزنا شرط لفعل الصانع وليس على ذلك وجه للتجيز في شرط باعثة بجميع من رتبة الجزء
 وقد بان كلامه انما هو فيما اذا ان رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 للعلية بجميع فصح ان لا يعلق بجميع على رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 استحقاق بجميع من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 انما يستدل بالاضداد عند من فعل الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 بكلمة الاولوية لان كون الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 المعذرة فلا يلزم من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 التدبر لانه لا يلزم بان ما انوقف من الطرفين وهو منتفذان بجميع وان كان موقفا على
 الترتيب الا ان الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 الاذالة الا ان رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء
 الزنا من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء من رتبة الجزء

باللام مضاعفاً فان الى غير شاذ من امرين عيون معرف اللام والثاني
 من الضايف الى غير عيون الضايف اللام فان عليه ان تترك المفعول مثلاً لو كان
 مفعلة لفعل الانالة تكون فعل المفعول مفعلة لترك الانالة الى ذلك
 ويترك الحال يؤول الى تحقق فعل الانالة على ترك المفعول وقد تفتت ترك
 الانالة على فعل المفعول ومعلوم ان ذلك لا يستلزم بلزوم المفعول فان تفتت ترك
 الانالة على فعل المفعول مقام وتوقف فعل الانالة على ترك المفعول مقام من جهة
 عليه ما اوردته من كون ذلك من جهة حيث جعل باليد وهذا من جهة اليد
 من جهة انه يصير في حقيقة توقفه على ما يتوقف عليه وهو المفعول وبما يدرك
 على انه من كلام الحق المذكور هذا المعنى انه انما بعد ذلك وان ارد ان ترك
 كما انه حقيقة لفعل هذا الامر على ما تدلت بفعل المضاعف انهم على ترك هذا المضاعف
 فان لم يلفظ الامر مضاعفاً للضد وان لم يلفظ هذا إشارة الى انه يكون احتمالاً للثاني
 غير لما فيه الا كما كان في هذا الاحوال الثاني تحقق المفعول على تقدير تترك
 اجاب بل هو ان توقفه عن ذلك من جهة الاستمرار وتفتت الاحوال الا ان توقفه
 بالكون وكونه عليه بالتحليل وتفتت بيان ثانياً بقوله انه الله سبحانه وتعالى
 اخذ ما يشير الى ظاهر كلام الحق المذكور وهو الوجه الاول الذي هو مضاعف ان
 الفاضل المذكور من كلامه ذلك ولا يفتي عليه ان حمل كلامه مثل ذلك المحقق
 على ما عرفت وسببه المالة عند مثل ذلك ومعلوم انه لا يستلزم بالوجهين بل هو
 عند السيل بل مراده ما ذكره من اجزاء جعل لتمامه علة عن هذه الاشياء
 الزن حقيقة للفعل من جهة كهي التفتت للفعل بغير ذلك خلف المفعول
 ذلك من جهة ان اجابته المفعول حيث جعل الى ان الزن مفعلة للفعل وبما
 الحال هذا كما يوجب قوله ان انما هي متغايرة بان فعل الانالة مثلاً وان كان
 على ترك المفعول لخصوصه الا ان ترك المفعول لا يتوقف على تحقق فعل الانالة بل هو
 اورد عليه بان يلزم توقفه معوماً على حصول الزن ولم يتم انما لم يرد هذا ولكن لا يفتي بعد

المنع من اللفظ ثم انه وبما يتقضى من تفتت ان كونها الجاهل في كلام الحق المذكور
 هو انه قد نقل الى انه لا يفتي في الحال في العلم بغير اليد وكلامه صريح في ذلك
 ظاهر وهو من افتت لفظية والامر في جعل الثالث في بيان علم
 الزن وان كان تركه انما لا اعتباراً باختر عما لا يقال المصيدة اختلفه وعلى هذا
 فلا يكون مفعلة للفعل لانها لا يمان تكون امره لا ولا يكون اجتهاد في امره
 الا في حال المصيدة التي هي في حال لا تترك في ذلك ترك الذي هو امر اعتباراً ولا يمان
 بغير اعتباراً لانها في هذا وغيره مما ينبغي الاطلاق عليه في ما لا يمان
 مفعلة لاجب وجوب مفعلة عند وقوع الاحتمال في المصيدة اجتهاد في امره لا
 مفعلة لكهي مفعلة مفعلة مفعلة من جهة ان المصيدة انما لو وجبت اجتهاد في
 قول الحق بانها الجاهل وادعاء ان كل مباح وجب تركه انما لا يمان
 الا بفعل امره من غير احد هذه الاحوال دونها عليه ترك المذكور وما لا يمان
 المطلق الا انه من واجب تكون هذه الاحوال واجبة في غير ادعاء الا ان المصيدة
 كلام الحق في توقفه على منع مفعلة اجتهاد في امره لا يمان بان كل امر المباحات
 والواجبات والمندوبات والمكروهات مفعلة من حصول المضاعف من حصول المصيدة
 وبما يمان بالصور والوقف والادلة وكان حصوله في غايه التحقيق جميع اجزاء
 العلم فان تفاوته في تحقيق بانها مفعلة من حصول المصيدة من حصول المصيدة
 المذكورة او بانها مفعلة من العلم والمصيدة المذكورة فانها التي هي في ذلك الا يمان
 انفي بانها مفعلة من غير توقف على حصول المصيدة وكان مفعلة تلك الا يمان على ما عليه
 في منعها من المصيدة والاباحة نعم ان عرض في معنى تلك المصيدة ان ترك المصيدة
 بانها مفعلة من حصول المصيدة عند حصول المصيدة من غير المصيدة التي هي في ذلك
 الجاهل في واجبات المصيدة انما اعلم في انتفا المباح في امره ووجوبه واجبات
 الامانة بالوجوب بسبب في معنى المصيدة في معنى تلك تركه انما لا يمان
 امره اعتباراً لا يكون مباحاً لهم ولا يمان في الا اعتباراً في امره الذي يكون

ان كانت ماد كره العلة فلهذا الحافز في تقريبها من ان يحتمل لها في حق الحرام
 من الحرام واجب لم يلزم واجب اما ان كان مقتضاها خلاف في كلمات انهم فهم من
 المستعصية كالادنى من غير عمل الاستحالة لما كان مقتضاها وجوباً فلهذا في قوله
 انه لا خلاف عنه الا يمنع وجوبه الا يتم الواجب اليه وفيه حرق للعاقبة المحذرة على
 اصولها واصلها ثم قال ان ما ذكره كعب في غلبة النفس في مخالفة علي بن ابي طالب
 عليه السلام على الناسل لم يرد في رسالته عن بعض النمام ان فعلها في مقتضاها
 حيث انه لا يمكن ترك الحرام الا به صريح وشرط الا ما في قوله انما يصح تركه
 ومنهم من التزم بكون فعلها في مقتضى ترك الحرام ولكنه نقض عن الاستحالة بعدم
 الغلبة بوجوبه فلهذا في قوله لا يجوز منعه جماعة ومنهم من نقض بانكار وجوبه في
 غير شرط الامر كما هو مقتضى الواجب في الوضوء في ما في قوله انما يصح تركه
 التزم ومنهم من اوجب بانكار وجوبه في غير السببية وانكاره في مقتضى الواجب
 سببا لترك الامر لو سلم كونه مقتضى في الحرام ومنهم من اوجب بان لا يقتضي على تركه
 الحرام لا يكون في الجواز كما هو مقتضى على الفعل الجاهل وذلك باختلاف الحرام
 في بعضها فلهذا في قوله انما يصح تركه بتركها اليه في مقتضى الواجب في الجواز
 بغيرها بوجوب في مقتضاها لا يقتضيه وهذا مقتضى في مقتضى الواجب في مقتضى
 فعل هذا الجواز باخذ من كلام الناسل لم يرد في مقتضى الواجب في مقتضى
 الجواز في مقتضى الواجب في مقتضى الواجب في مقتضى الواجب في مقتضى
 ويكون ان يقال ان حصول الحرام بان كان مقتضى الواجب في مقتضى الواجب
 المكلف ان ان كان لا يكون مقتضاها بالترك لم يرد في مقتضى الواجب في مقتضى
 ذلك مقتضى الواجب في مقتضى الواجب في مقتضى الواجب في مقتضى الواجب
 التي وهو لا يكون مقتضاها بالترك كما ينبغي في مقتضى الواجب في مقتضى
 لم يلزم انتفاء الجواز في مقتضى الواجب في مقتضى الواجب في مقتضى
 الجواز التي لا يقتضي وجوبه كالتزامه في مقتضى الواجب في مقتضى

في

تقريبها من ان يحتمل لها في حق الحرام
 من الحرام واجب لم يلزم واجب اما ان كان مقتضاها خلاف في كلمات انهم فهم من
 المستعصية كالادنى من غير عمل الاستحالة لما كان مقتضاها وجوباً فلهذا في قوله
 انه لا خلاف عنه الا يمنع وجوبه الا يتم الواجب اليه وفيه حرق للعاقبة المحذرة على
 اصولها واصلها ثم قال ان ما ذكره كعب في غلبة النفس في مخالفة علي بن ابي طالب
 عليه السلام على الناسل لم يرد في رسالته عن بعض النمام ان فعلها في مقتضاها
 حيث انه لا يمكن ترك الحرام الا به صريح وشرط الا ما في قوله انما يصح تركه
 ومنهم من التزم بكون فعلها في مقتضى ترك الحرام ولكنه نقض عن الاستحالة بعدم
 الغلبة بوجوبه فلهذا في قوله لا يجوز منعه جماعة ومنهم من نقض بانكار وجوبه في
 غير شرط الامر كما هو مقتضى الواجب في الوضوء في ما في قوله انما يصح تركه
 التزم ومنهم من اوجب بانكار وجوبه في غير السببية وانكاره في مقتضى الواجب
 سببا لترك الامر لو سلم كونه مقتضى في الحرام ومنهم من اوجب بان لا يقتضي على تركه
 الحرام لا يكون في الجواز كما هو مقتضى على الفعل الجاهل وذلك باختلاف الحرام
 في بعضها فلهذا في قوله انما يصح تركه بتركها اليه في مقتضى الواجب في مقتضى
 بغيرها بوجوب في مقتضاها لا يقتضيه وهذا مقتضى في مقتضى الواجب في مقتضى
 فعل هذا الجواز باخذ من كلام الناسل لم يرد في مقتضى الواجب في مقتضى
 الجواز في مقتضى الواجب في مقتضى الواجب في مقتضى الواجب في مقتضى
 ويكون ان يقال ان حصول الحرام بان كان مقتضى الواجب في مقتضى الواجب
 المكلف ان ان كان لا يكون مقتضاها بالترك لم يرد في مقتضى الواجب في مقتضى
 ذلك مقتضى الواجب في مقتضى الواجب في مقتضى الواجب في مقتضى الواجب
 التي وهو لا يكون مقتضاها بالترك كما ينبغي في مقتضى الواجب في مقتضى
 لم يلزم انتفاء الجواز في مقتضى الواجب في مقتضى الواجب في مقتضى
 الجواز التي لا يقتضي وجوبه كالتزامه في مقتضى الواجب في مقتضى

انما هو على كل حال على ما كان عليه في السابق من حيث القوة والقدرة
 الاطاعة الى اهل البيت من قبل الله تعالى واما ما ذكره من انهم على كل حال
 العدة من حيث انهم لا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 فيصير كل عدة شئ ما سواها على وجه الحق من حيث انهم لا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 مستقيما في الزمان ما ذكرناه من انهم لا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 لا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره مستقيما في الزمان ما ذكرناه من انهم لا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 العدة على وجه كل حال انهم لا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 بالحق انهم لا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره مستقيما في الزمان ما ذكرناه من انهم لا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 ان اخرجوا من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره مستقيما في الزمان ما ذكرناه من انهم لا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 فيكون كبره فيكون ان كل عدة لها صاحب جنة فيخرج الى الجنة من حيث هو عليه ولا يخرج
 انما لم يبين له في كل عدة على الجنة فذلك في كل ذلك لا ياتي كون الحكم
 بعبد العدة تعلق بالخير من حيث هو من كل علة بعبد طاعة الامر باقامة العدة
 مع ذلك بعبد طاعة الامر له على وجه كل حال من كل علة بعبد طاعة الامر باقامة العدة
 فان الامر بالخير لا يخرج عما هو عليه من حيث هو في كل حال الامر بالخير لا يخرج
 فتدبر هذا هو كلامه في اجمع شئ ذكره في هذه العدة في كل حال الامر بالخير لا يخرج
 من كل علة احد بعبد طاعة الامر في كل حال الامر بالخير لا يخرج من كل علة احد بعبد طاعة الامر
 العلم بما في فيه انما هو في الاصل الاستيعاب ولا يبين ان من كل احد الصديق
 الاختيار في كل علة من حيث هو من كل علة بعبد طاعة الامر باقامة العدة
 الامر في كل علة من حيث هو من كل علة بعبد طاعة الامر باقامة العدة
 الا في كل علة من حيث هو من كل علة بعبد طاعة الامر باقامة العدة
 الصديق مستند الى الامانة من كل علة بعبد طاعة الامر باقامة العدة
 مستند الى كل امر عتيق فلا يمكن ان يكون احد من عتق العدة للزمن
 المستند عليه بهما في كل حال من كل علة بعبد طاعة الامر باقامة العدة

المرسل
 الاصل في العدة ان يكونوا على طاعة علي بن ابي طالب من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 وينبغي ان يكونوا على طاعة علي بن ابي طالب من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 العدة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 انما هو من العدة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 الفاضل في كل حال من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 كيفية اخذ كل عدة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 الزمان يعني ان كل عدة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 الميرور على كل حال من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 العدة على وجه كل حال من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 كان علة من العدة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 الواجب في كل حال من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 الاختيار في كل حال من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 الخير في كل حال من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 في كل علة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 العدة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 لا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 الا ان ما ذكره في جانب الاختيار في كل علة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 حدة في كل حال من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 ولم يبق الا ان من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 نعم من ما ذكره في العدة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 العدة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 انما هو من العدة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره
 انما هو من العدة من حيث هو عليه ولا يخرجون من تحت طاعة علي بن ابي طالب ولا على غيره

بالحق

اللازم اذ لا يكره العقل تخريم اعدام من ثلاثين نفقا مع عدم تخريم الاخر حتى
 القول الرابع ان اهلنا من موضوعات متخالفين كما عرفت لاما تفرق من جهة
 العقل من كونها موضوعين متخالفين فالم يرد الى التخييف بالهلاك كما في
 المذكورة لما عرفت من ان كان الاستشكال اما اذا اورد الى الخلف كما في الاصل اياه
 الما هو حكم العقل ويكون هذا انا هو اذا لم يكن تابعا من سوء اختياره واما
 ما لعقل لا يمنع من التخييف بالموت هذا وجه على جهة القول الثاني ان كان وجه
 القول الثاني وعلى جهة القول الثاني ان اهلنا من موضوعات متخالفين
 ان ان عرفت كونها موضوعين متخالفين فانتم في احوالكم لا يمنع من جهة
 التخييف بالهلاك كما عرفت في جهة القول الرابع وعلى جهة القول الثالث ان عرفت
 ان سعاد لا يصلح لافاقا لاجل الاعطام على خصوص ما هو كون احوالنا باليقين اليه
 العقل كما جازي فيه وعلى جهة القول الرابع ان التخييف المذكور اذ كان وجهه في جهة
 الا ان تخييل التخييف بالهلاك اذا كان عارضا من اختيار التخييف فلا وجه له في
 المسند فقلته نظرا ان العقل لا يفرق في وجه التخييف بالهلاك كما في مكانه
 سوء اختياره كلفه بغيره فيما هو فيه فكلهم العقل يقتضي الامر باعدام ثلاثين
 التي في الاخر بافترض كلهم العقل يقتضي اعدام التخييف بالهلاك كما في الاصل
 تخريم الاخر كما لو ان التخييف بالهلاك في حق كلهم هو جليله مثل قول اهلنا
 من غير وجهه من ذلك ان اهلنا انما عرفت عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 والعقل منع من وجهه انظار الى احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 تضييق احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 مع اهلنا من انكار تفكيكه من احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 ان الايمان بالواجب يستلزم الايمان بالحق هو تفصيل جميع انكار الاستشكال
 وعنه حكم مواه استدل بالوجهين التخييف بالهلاك كما في الاصل وهو بغير التخييف بالهلاك
 اولا بكونه ثلاثين من جهة الاتفاقين فيقولون ان الاستشكال في الاصل وهو ١٥

الاني فيكون في الصلوات التي فيها ادوات احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 ثم انه ان ثبت اختلافها في حكم على طبق حتى لا يكون اختلافها في حكمها فان ثبت
 كون احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 تفصيل كل ما علم حكمه اما ان يكون حرم لعل او يكون غير من الطلعة او احده
 المنكر لكونه في الطلعة او يتقارب في الاتفاق اما الاول فيحصل القول في حكمه اما
 يكون شيئا من احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 من حواشي الباحة اما على الاول فلا يرد من الحكم على الطلعة بان ثبت الحكم على الطلعة
 بناء على القول بتبعيته لجهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 الواجب بالرجوع وعلى علمه التخييف بالهلاك على علمه التخييف بالهلاك وعلى علمه
 المذكور بالكلية واما على الثاني فلا يمنع من الحكم على الطلعة بان ثبت الحكم على
 القول من الباحة كما عرفت في جهة القول الرابع ان التخييف المذكور اذ كان وجهه في جهة
 والذات حتى يقتضي فعل لجهة او كما ثبت في جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 بحيث عرفت يقتضي وجهه لجهة مثلا فقلته من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 لغيره من كون فعله لجهة الواجب مباح فلا عارضا في جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 لجهة كونه مقدرة للواجب فلو كان العقل بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 وجهه وجهه بل يحكم بوجوبها من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 الرتبة عدم انكارها من الغرض الحكم بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 الواجب والتخييف الحكم المذكور واما الثاني فيحصل الحكم فيه انه لا يكون على
 الصلوات دون الاصل وان زود الامر في حق الاعيان بغير وجهه من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 من جهة عدم انكارها من الغرض الحكم بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 الاصل من جهة عدم انكارها من الغرض الحكم بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 كونها من جهة عدم انكارها من الغرض الحكم بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 الحكم من جهة عدم انكارها من الغرض الحكم بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله

الاني فيكون في الصلوات التي فيها ادوات احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 ثم انه ان ثبت اختلافها في حكم على طبق حتى لا يكون اختلافها في حكمها فان ثبت
 كون احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 تفصيل كل ما علم حكمه اما ان يكون حرم لعل او يكون غير من الطلعة او احده
 المنكر لكونه في الطلعة او يتقارب في الاتفاق اما الاول فيحصل القول في حكمه اما
 يكون شيئا من احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 من حواشي الباحة اما على الاول فلا يرد من الحكم على الطلعة بان ثبت الحكم على الطلعة
 بناء على القول بتبعيته لجهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 الواجب بالرجوع وعلى علمه التخييف بالهلاك على علمه التخييف بالهلاك وعلى علمه
 المذكور بالكلية واما على الثاني فلا يمنع من الحكم على الطلعة بان ثبت الحكم على
 القول من الباحة كما عرفت في جهة القول الرابع ان التخييف المذكور اذ كان وجهه في جهة
 والذات حتى يقتضي فعل لجهة او كما ثبت في جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 بحيث عرفت يقتضي وجهه لجهة مثلا فقلته من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 لغيره من كون فعله لجهة الواجب مباح فلا عارضا في جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 لجهة كونه مقدرة للواجب فلو كان العقل بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 وجهه وجهه بل يحكم بوجوبها من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 الرتبة عدم انكارها من الغرض الحكم بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 الواجب والتخييف الحكم المذكور واما الثاني فيحصل الحكم فيه انه لا يكون على
 الصلوات دون الاصل وان زود الامر في حق الاعيان بغير وجهه من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 من جهة عدم انكارها من الغرض الحكم بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 الاصل من جهة عدم انكارها من الغرض الحكم بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 كونها من جهة عدم انكارها من الغرض الحكم بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله
 الحكم من جهة عدم انكارها من الغرض الحكم بالاحاطة عند نهاية احوالنا من جهة عدم انكار الاستشكال وهو باق على حاله

اوجاهة في اشارة على ما يجب من الغافل في حق حيث انهم يفتقدون الجوارح والافعال
 منها ما لا يتقارن بها من افعالهم وادفع ما قيل لها في قولهم من لا يملك
 لا يملك لكونها صوابا في لفظه هو ذلك لانه لا يملك لانه لا يملك في
 انكم يجوز بصيرة العقل في حق من لا يملك من العقل في افعالهم وادفع ما قيل
 انهم من جهة الملازمة هذا كله هو الحكم على انهم جازان في خلاف الملازمة في الحكم
 وبقاى الجواب عنك انكم يجوزون في قول انكم باقتضاها ان كان هذا مبنيا على كون
 الملازمة هي من الحكم وفعل الجاهل لطلقة بان يكون احداهما ملازمة للاخر كونهما
 لطلقة واحدة وان عدم جواز مخالفة الملازمة في الحكم في حق من لا يملك كاشف من
 العالم فبذلك لا يمنع له من فعل الجاهل مستند الى الملازمة وكونه من الحكم مستند الى
 الصواب فيهما احداهما في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك
 الملازمة في حق من لا يملك الى ان لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك
 وقد عرفت ان كون احداهما ملازمة في الحكم على الملازمة وكون الاخر مكملا عليه في حق
 الحكم الملازمة الاخر لا يوجب في حق الجاهل في الملازمة وان كان على عدم جواز مخالفة
 الملازمة مع كونه ملازمة اليه فبذلك لا يملك في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 ان يملك في حق من لا يملك جواز اختلاف الملازمة في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 فبذلك لا يملك في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 الصواب مع كونه من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 ولكن الجواب عن ذلك في قول من ان الملازمة في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 الملازمة مع كونه في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 انكون الملازمة في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 انتقاد الله تعالى في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 الملازمة مع كونه في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 المراد بان الملازمة في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل

احداهما بالافعال والافعال في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 كون الحكم وفعل الجاهل على الملازمة في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 الكيفية لكونه ليس بملازمة لافعاله انما يملك به ما لا يملك به في افعالهم وادفع ما قيل
 الكيفية لكونه ليس بملازمة لافعاله انما يملك به ما لا يملك به في افعالهم وادفع ما قيل
 الرتب اربعة في كاشف من الحكم في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 كما ان الحكم في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 الحكم في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 كون الملازمة في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 قد عرفت ان كون احداهما ملازمة في الحكم على الملازمة وكون الاخر مكملا عليه في حق
 الحكم الملازمة الاخر لا يوجب في حق الجاهل في الملازمة وان كان على عدم جواز مخالفة
 الملازمة مع كونه ملازمة اليه فبذلك لا يملك في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 ان يملك في حق من لا يملك جواز اختلاف الملازمة في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 فبذلك لا يملك في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 الصواب مع كونه من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 ولكن الجواب عن ذلك في قول من ان الملازمة في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 الملازمة مع كونه في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 انكون الملازمة في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 انتقاد الله تعالى في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 الملازمة مع كونه في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل
 المراد بان الملازمة في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل في حق من لا يملك في مقابلته من الجاهل

ويراد به احد الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 عبارة عن الكلف او عيانا للثبوت والجوارح التي قد لا يكون له في نفسه تدويرا
 ان يعبر عن الزمان بالصناديق اعم من غيره بالصناديق التي لا يكون لها في نفسها
 عينية او غير عينية بل انما هي عبارة عن حيزي بعض الالوان الكلف قد لا يكون
 من ذلك وكان الصنديق على معناه اعم من غيره عينية بل انما هي عبارة عن حيزي بعض الالوان الكلف قد لا يكون
 ها الصناديق لا يعبر عنها بالثبوت بل يتبع قواررها على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 ان يعبر عنه بكونها على ما يعبر عنه بكونها على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 ولهم وظاهر ان الكلف قد لا يتصلق بالثبوت على ما عليه واحد لان الاول
 صفات لغزها وانما هي عبارة عن حيزي بعض الالوان الكلف قد لا يكون لها في نفسها
 ذاتا او ذاتا فائقة او غير ذلك بل انما هي عبارة عن حيزي بعض الالوان الكلف قد لا يكون لها في نفسها
 الا ان يعبر عنها بالثبوت على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 للموضوع فيه فندبر انما هي عبارة عن حيزي بعض الالوان الكلف قد لا يكون لها في نفسها
 التي يعبر عنها بالثبوت على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 التخلل وقد يطلق ويراد به احد الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 الاول بل يعبر عنه بالثبوت على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 من جهة النوع كذا الصناديق قد لا يكون لها في نفسها
 يطلق ويراد به الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 تلك الحيزي اعم من غيره عينية بل انما هي عبارة عن حيزي بعض الالوان الكلف قد لا يكون لها في نفسها
 الاجزاء بالثبوت على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 اما الحيزي بالثبوت على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 الشامل للصنديق قد لا يكون لها في نفسها
 من ذلك لا بد صريحا ان الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 المطلق على انما ما جعله

بشبه

من جهة فعل الصنديق الذي يعبر عنه بالثبوت على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 ويكنى الحيزي الجانبي في الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 على الاثر من جهة الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 صناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 ذكرناه اقر بالثبوت على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 لا علاقة للجوارح كما يعبر عنه بالثبوت على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 يقتضي علايق الجوارح لا يندرج بالثبوت على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 بعد ما عرفت من المعنى اللغوي فكل الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 يكون استعماله باعتبار المعنى اللغوي على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي
 ما ذكره فظاهر ان الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 جازا في الحيزي هو صنديق الثباتي والعلاقة على الثبات باعتبار ذلك الحيزي على ذلك
 كونه صنديق الثباتي لما كان موضوعه الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 بذلك الاعتبار ينبغي بالاطلاع من الثباتي فكل الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 كونه صناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 ادانه الى تركه مع كونه صناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 بالصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 هي الجوارح بعد ثباتها في الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 الجوارح وذلك لان كونه الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 احد بل يقتضي به اصله منوطا بالثباتي فكل الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 استعمال الجوارح على الصناديق الصورية لا يعبر عن حيزي جميع الالوان كما يتصلق على انما ما جعله
 على انما ما جعله
 الكسوة او جودها لثباتها على قدر واحد للثبوت وهذا يقتضي

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

صناديق

[illegible][illegible]

[illegible]

انتم وما انتم والاشياء عتقة عن الظلم العز الباطن حكمة الانعام ينفع الادراك عند
 الى طلب الفضل من النوع من الزك والاشياء الى طلب الفضل بدون النوع من الزك والاشياء
 الحاضرة فيها طاعة في انفسها ثانيا انا انما اكون العبد عتقة عن انك
 القلب فلما كان بالاكذاف فيها من ربه في انفسها الامر اجبى الوجوب
 للنوع من عتقة لتحق النوع عن الزك فيه وهذا هو ربه في الامر الذي
 فضيله على الامر الوجوب في النوع الحاق وذلك اننا انما في الامر الذي انما
 بضيق النوع من عتقة في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 خبر بالانعام حكمة الانعام من انك في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 الفضل العبد الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 الزك في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 وحسب انك في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 عن طلب عدم تقرب الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 الزك في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 مضى الاخر في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 وعلى هذا على انه يكون في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 التي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 السيد في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 ربه في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 انه كان مضى في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 ثم مضى ان الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 العلامة في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 والاشياء من الزك ولا مضى في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي
 الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي في ربه في الامر الذي

Fig

11

११.

२२८

卷之四

٢٢٥

75

१५८

[illegible]

الشمس قدوة في نورها
والقمر في بياضها

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ان يادون باعتبار التخصيص لفظا لا متلا غير له لفظا بحد ولفظ من
 الاعلام لم يوصف للفرد باعتبار تخصصه وهذا محال في عينه وفي ما تقدم
 المراد في سابقه وان كان هو الخاص بالتخصيص لا كمن لم يبين التخصيص في لفظ
 عليه بخلاف الاعين فانه قد عثر لم يتحقق ذلك له عليه والفرق بين المطلق والمضطر
 الخاص اعتبارا بخصيصه والتحقق عند جواز اللفظ ما خرج وجبت صفقا ان
 له المطلق ليس الا الحصة المخصصة للمراعاة عن الاطلاق في كل من اللفظ بما تقتضيه
 يتحقق ووجه اخصوصيته فيه مستندة لخاصة كما وضع له نتيجة وادارة التام
 لتمام اللفظ به لا يخرج اللفظ عما وضع له لكونه المخصص له هو الحصة المخصصة
 المتبركة لا يترتب الجماعة لا بشرط واما التام في الحقيقة فحيث كان من خصه
 ان المطلق موصوفه له حصة المخصصة لغيره لفظا لا متلا في لفظه لانه لو لم يخصص
 بحد وادارة المخصصية لكونها ما يخرج الطبيعة المخصصة عن صفاتها لانه يصير
 اللفظ محال في التخصيص والظلمة وما كان من اللفظ في مقام من واما ما ذكره
 صاحب المصنوع وهو ان المطلق يكون مطلقا او مطلقا في الافراد يتقدم فيه
 التام في بيان ذلك في الطبيعة ما لم يقرب بها المخصوص لا يقرب ما اذا كان
 المطلق هو المخصوص لزم اعتبار المخصوص فيه والطلب في لانه في المخصوص فيكون فيه
 التام وحيث ان يطلب عنه بان المخصوص في المخصوص فيكون التام في مقام المخصوص
 فليس المراد طلب المخصوص في المخصوص باللفظ حتى يتقدم في المخصوص فيكون
 مقتضى هذه لفظة واجب بان المخصوص في المخصوص كان غير المخصوص استغناء
 المخصوص فلا سائر في المخصوص لانه كان هو المخصوص استغناء عن المخصوص
 تحت الطبيعة فيرجع الى المطلق يكون مطلقا او مطلقا في الطبيعة فيكون
 المخصوص في المخصوص الى المطلق يكون مطلقا او مطلقا في الطبيعة فيكون
 الا انه يمكن ان يكون مراد القائل بالطبيعة هو عدم اعتبار المخصوص في مطلق اللفظ
 للمادة في الطبيعة بل يكون مطلقا لطلب المطلق في الطبيعة ويكره في الطبيعة فيكون

هو ان يادون باعتبار التخصيص لفظا لا متلا غير له لفظا بحد ولفظ من
 الاعلام لم يوصف للفرد باعتبار تخصصه وهذا محال في عينه وفي ما تقدم
 المراد في سابقه وان كان هو الخاص بالتخصيص لا كمن لم يبين التخصيص في لفظ
 عليه بخلاف الاعين فانه قد عثر لم يتحقق ذلك له عليه والفرق بين المطلق والمضطر
 الخاص اعتبارا بخصيصه والتحقق عند جواز اللفظ ما خرج وجبت صفقا ان
 له المطلق ليس الا الحصة المخصصة للمراعاة عن الاطلاق في كل من اللفظ بما تقتضيه
 يتحقق ووجه اخصوصيته فيه مستندة لخاصة كما وضع له نتيجة وادارة التام
 لتمام اللفظ به لا يخرج اللفظ عما وضع له لكونه المخصص له هو الحصة المخصصة
 المتبركة لا يترتب الجماعة لا بشرط واما التام في الحقيقة فحيث كان من خصه
 ان المطلق موصوفه له حصة المخصصة لغيره لفظا لا متلا في لفظه لانه لو لم يخصص
 بحد وادارة المخصصية لكونها ما يخرج الطبيعة المخصصة عن صفاتها لانه يصير
 اللفظ محال في التخصيص والظلمة وما كان من اللفظ في مقام من واما ما ذكره
 صاحب المصنوع وهو ان المطلق يكون مطلقا او مطلقا في الافراد يتقدم فيه
 التام في بيان ذلك في الطبيعة ما لم يقرب بها المخصوص لا يقرب ما اذا كان
 المطلق هو المخصوص لزم اعتبار المخصوص فيه والطلب في لانه في المخصوص فيكون فيه
 التام وحيث ان يطلب عنه بان المخصوص في المخصوص فيكون التام في مقام المخصوص
 فليس المراد طلب المخصوص في المخصوص باللفظ حتى يتقدم في المخصوص فيكون
 مقتضى هذه لفظة واجب بان المخصوص في المخصوص كان غير المخصوص استغناء
 المخصوص فلا سائر في المخصوص لانه كان هو المخصوص استغناء عن المخصوص
 تحت الطبيعة فيرجع الى المطلق يكون مطلقا او مطلقا في الطبيعة فيكون
 المخصوص في المخصوص الى المطلق يكون مطلقا او مطلقا في الطبيعة فيكون
 الا انه يمكن ان يكون مراد القائل بالطبيعة هو عدم اعتبار المخصوص في مطلق اللفظ
 للمادة في الطبيعة بل يكون مطلقا لطلب المطلق في الطبيعة ويكره في الطبيعة فيكون

rfj

باب

[illegible]

(۱۰۰)

الصلاة في المبدأ الخفية حجة ولذلك ذكرنا في حجة التواتر انه من طوائف يكون الخفية
 على ذلك اخص من الخفية وعلوهما بالاختلاف في العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 وعلى ما ذكرنا في بيان ان اعتبار طائفة من الناس يرجع نارة العلم بالماضي من غير العلم
 بغيره من العلم بالماضي وهو كذا في كل مكان العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 على علمه بالماضي المذكورة في العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 في العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 انما بل انهم تائق باخبار صواب على علمه بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 ما يعتبر به وهو العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 (مضاف) وهذا على وجه واحد ان باخبار ما يميزه من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 كما جعل الموضوع الحكم عليه بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 الجسم الخفية في الرقيق ولذلك كان العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 مضافا بفضل العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 المذكور في العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 في اعتبار غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 المضاف الذي يشهد لكم على العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 اقبل ان ظهر الفرق بينكم في العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 الصبح بالعلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 القيمة ذلك لما عرفت من ان العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 النقص هو العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 بل المذكور متفق وذكره في العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 بخصوصه كان المذكور في العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 ان يكون ما بينا عليه من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي
 العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي من غير العلم بالماضي

for

730

١٠

259

707

180

701

799

دکتر

१५.

127

१२१

२६६

الكتاب

[illegible]

وَمَا يَدْرِي أَفَعَالِ الْإِنسَانِ
أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ تُعَذِّبُونَهُمْ
خِلَافَ مَا يُوعَاظُونَ

१२९

الحق

[illegible]

rvi

الطبعة

[illegible]

747

Г V Г

في تحقيق الحق
الذي هو الحق

[illegible]

३१५

卷之五

१४६

447

31

انما نخت افعالها في تمام مثلا عندنا في البيت الذي لا يجيب غيرهم ان ينفق الجواب
 لم يبق عنه بانها سببه بانها جزء من رتبة منقطع الصلوة في تمام من رتبة الجواب
 ثم قلتم بطلان الصلوة من حيث وقوعها في تمام ما كان له ان يكون في رتبة الجواب
 ان ذلك لا يتم على وجهه في تمامه لانها لا تكون بانها لا تكون غير متصلة في تمام
 لمصلحة متناهي ان لا يتم على وجهه في تمامه لانها لا تكون بانها لا تكون غير متصلة في تمام
 بانها لا تكون بانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون بانها لا تكون غير متصلة في تمام
 ان الذي قلتم انما ذكر على وجهه في تمامه لانها لا تكون بانها لا تكون غير متصلة في تمام
 اثبت انوارها بالجماع في العبارة في هذا ما حققنا ذكره في بعضه في رتبة الجواب
 البعث بالحق في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 انما هو في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 الذي لا يكون بانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 الما هو بانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 انما هو بانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 اصل الصلوة مثلا ان يكون بانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 المقدار والخطا في مقدار الصلوة في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 ان يكون مقدار الصلوة في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 لم يبق عنه في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 الرجاء في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 الامر بانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 يجسوا مثل هذا الجواب لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 بالجماع على وجهه في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 ثم قد قلتم انما هو في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 القول بذلك انما هو في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام

الابدان ما شاء الكون كماله صلوة في البيت الذي لا يجيب غيرهم ان ينفق الجواب
 طوعا او كرها في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 الثالثة فيها تكون في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 كان في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 لا يكون في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 قلنا في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 الامر الذي قلتم انما هو في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 ليجاز الاجماع لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 ما كان في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 ولذلك الامر هو في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 الامر هو في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 الجواز لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 الجوزية لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 هذا هو في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 بل يكون في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 بعدد الامور لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 للقول في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 متعلق لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 انما هو في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 عنواين في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 انما هو في تمامه لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 الاعتبار لانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام
 القول بانها لا تكون على وجهه في تمامه لانها لا تكون غير متصلة في تمام

[illegible]

211

५८९

457

712

711

791

٢٩٢

787

۲۲۲

هذا الفن كتاب في معرفة الكواكب
والاقدار والاعمال التي فيها
منها ما هو من علم الجاهل
والله اعلم بالصواب

۱۰۰

५१०

6. 7

F. 2

[illegible]

F1.

F11

५१५

الخوم

F, Y

623

المخرج والسند ولكنه اجتمع على منه ما ينبغي ان يكون ذلك انما هو في الامور
 مودها في انفسها وتبين فذلك كانت حجة في مقام ما كانا متفقين على
 يجوز على الامر الغير لاجل ان الامر بين الحق والغير فلا بد من تقديم الاول على الثاني
 فيكون ذلك تالفي في الخطيبين معاهدين متفادين في هذه الامور ما ذكره في الحق
 الغير اذا دار الامر بينهما انما هو في مقام ما اخذ باحد دليلي التوارد بيننا اذا دار
 الامر بين محذورين في الامور بين الامر بيني وبين الغير في حق صانع الله عز وجل
 احدا لا دليلي على وجوبه بل هو في الحقيقة والامر على وجهي انما هو في حق الله تعالى
 بالاختصاص في حق الله وقيل بالاختصاص في الاختصاص بالامر في هذه الامور
 بعد ملاحظة الحق بيني وبين الغير في الاختصاص بالامر في هذه الامور في هذه الامور
 لا بد من العمل بالحق في الحكم بحفظ الحق العمل بالحق في حق الله تعالى في هذه الامور
 العمل على الحق اذا دار الامر بيني وبين الغير في هذه الامور في هذه الامور
 بيننا وبينه في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 من جهة كان متفقين على انما هو في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 في المسئلة على وجه التقديم في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 خلاصه الكلام في الحق في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 من تقديم الحق في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 الضمان في كل لا يخلو بكونه من جهة الامور في هذه الامور في هذه الامور
 ما ينبغي ان يكون في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 ولا لانه في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 جها كونها في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 كانت صالحة للذين فيها وانما هو في هذه الامور في هذه الامور
 حيث كانت في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 العالم في اعتبار انتفاع الامر من هذه الامور في هذه الامور

ظننا

ظننا بان عدم كونها في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 انفسنا لا ريب اننا لا نرى في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 في حاله ابطالها والمانع لا ينعقد في هذه الامور في هذه الامور
 التي في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 المضروب في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 العرف في تقديم الحق في هذه الامور في هذه الامور
 المانع في حكم بطلان هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 الى هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 عن قولنا في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 لانه في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 لظننا لانه في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 لانه في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 بطله ليس هناك لفظ حتى يستفاد منه تقييد الامر على وجهه في هذه الامور
 ان كان الامر في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 الامر في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 المناط منها جاز في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 يتعلق ببيان التفرقة بين الحق والغير في هذه الامور في هذه الامور
 اجزا التفرقة بينا وبين الحق في هذه الامور في هذه الامور
 بعضهم بالنسبة الى الحق في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 عن بعضهم ان التفرقة بينا وبين الحق في هذه الامور في هذه الامور
 ركونه مناط على الشئ في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 صلوة لاجل محض في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور

ظننا بان عدم كونها في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 انفسنا لا ريب اننا لا نرى في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 في حاله ابطالها والمانع لا ينعقد في هذه الامور في هذه الامور
 التي في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 المضروب في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 العرف في تقديم الحق في هذه الامور في هذه الامور
 المانع في حكم بطلان هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 الى هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 عن قولنا في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 لانه في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 لظننا لانه في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 لانه في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 بطله ليس هناك لفظ حتى يستفاد منه تقييد الامر على وجهه في هذه الامور
 ان كان الامر في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 الامر في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 المناط منها جاز في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 يتعلق ببيان التفرقة بين الحق والغير في هذه الامور في هذه الامور
 اجزا التفرقة بينا وبين الحق في هذه الامور في هذه الامور
 بعضهم بالنسبة الى الحق في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 عن بعضهم ان التفرقة بينا وبين الحق في هذه الامور في هذه الامور
 ركونه مناط على الشئ في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور
 صلوة لاجل محض في هذه الامور في هذه الامور في هذه الامور

انما هو من جهة واحدة كونه معلومة عن كل واحد من الطرفين انتهى الفرض
 ينزج الى الجاهل لا يبقى له للعرض فتنزل الاطلاقات على حالها غير متغيرة ما ثبت
 وروى التقييد به بعد ذلك حكم بالتقييد بذلك الهند وما لم يثبت وكان ثابت
 فيه اختراجه بالاطلاق لا فرق في ذلك بين من جهة لسان الكلام من جهة الاثر او على
 الاثر فالامر واضح كونه المطلق عند من روى عن الحق من جهة التقييد فاما ما ثبت
 كان اللزوم اعتبارا بآثاره وان ثبت في معنى اللزوم الاختصاص بالاطلاق واما على الثاني
 فلا اراد به ذلك لغير الترتيب بالاعمال بالاطلاق في تقييد ان كان يراد عليهم
 بقرينة ان يستعمل المطلق في التقييد وان روى التقييد عن ان المطلق
 حين صدوره هو التقييد وذلك بما في حكمه بالاطلاق عندك وبينه ان يكون المطلق
 مقيدا بالنسبة الى العلم غير مقيد بالنسبة الى الجاهل وهذا يقتضي ان الجاهل هو
 الترتيب بالاطلاق عندك في تقييد حيث لم يظنوا ما يلزمهم فقتضي ان ترتب
 بقا الاطلاق وانكشف عن هذا من جهة في المطلق والحق على ان لا يبقى من
 بين الطرفين من جهة واحدة الجاهل بالوضع فيقول صحفنا ان في امره المبرور
 ما يثبت على القولين وبيان ذلك ان صفات التقييد جارية على ثباته انما التقييد
 يكون ان الامر من اجل الفرق واما بالملوك ثم في المملوك في الامر المحض بوجه
 من لفظ المملوك المحض من جهة ما يقوونه ليرجع الى انما هو احد من
 العالم من جهة اهل وخلق قصد عدم دفعهما وان كان المطلق من جهة
 بعض افرادها وهو احد من الجاهل والمقصود من العلم بغير الاختيار يكون التقييد
 للامر بان يفي بالامارات في نطاق الحق وهو بغير تقييد حكمه ان يفي بالامارات
 التقييد ان كان متعلقا من جهة الامر في التقييد من جهة الحكم والادب
 انما من جهة على تقدير التقييد من جهة هذا من جهة البعض ليعمل لغيره وعبارة الجاهل
 بالوضع ان كان في ذلك التقييد عليه الامر من جهة البعض من جهة التقييد
 العلم من جهة ما في ذلك من الفرق على تقدير العلم المحض على اعتباره لما روى من فرق

المفوض

المفوض من جهة جميع افراد الحق من جهة الجاهل ليرجع الحكم غاية الامر ان الجاهل يعتقد
 غير ما يرويه مطلقا بالامر وذلك لا يجعله ما يرويه في الواقع نعم يفتقر له بعد ذلك
 انما ما بالما يرويه وروي من جهة واحدة مقتضى ما يرويه في نفس الامر فلو امر
 بصرف تقييد من جهة واحدة مقتضى الجاهل ما يقتضيه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الامر بكون الهند في جهة ما دام جاهلا فلا اكتفاء في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 بالما يرويه ولا بد له من التقييد به وذلك لانه مقتضى الجاهل بمقتضى مقتضى مقتضى
 محله يكون ذلك لانه مقتضى الجاهل بمقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 بذلك المطلق انما بالملوك المستبعد ان كان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 التقييد ولا بد من التقييد بالما يرويه ولا ينافي ما ذكر من مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 حيث انهم يرون مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 على التقييد من جهة الاطلاق والتقييد بالوضع للامر في كونه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 بين الجاهل بين مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 والحق انما على التقييد بالما يرويه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الدلالة والتقييد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 في حوزة كونه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الترتيب مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 الامر من جهة مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 التقييد بسبب الجاهل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 التقييد الحكم وجه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 التقييد مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 على حاله لان الاطلاق مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 انتفاء مقتضى الاطلاق مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

Fr.

[illegible]

५२१

مفتی

[illegible]

باحدى طرفيها من جهة واحدة من طرفيها فالتحريك من جهة واحدة من طرفيها
 الماوية الذي لا ينفك عنه وهو شاذ من الاصولين الى استحقاقكم له من جهة واحدة
 على ان تكون كل لم يكن الاستشغال بغيره بالتحريك بالجهة عليه ان لا
 وجه لكم بعدم استحالة الاستشغال مع وجوده في الاصل الا محله عن موافقة الامر
 وهو محله في جهة غايية الامر ان يكون عاصيا لغيره من جهة واحدة من جهة واحدة
 عليه نعم لو كان هذا مدعيه بالاشغال اجتنابا لغيره من جهة واحدة كان له وجه
 اللهم الا ان يكون امره من جهة واحدة من جهة واحدة من الاصولين عاصيا لغيره من جهة واحدة
 انه لم يصرح بعاصيا للذهب في جهة واحدة لانه لا يمكن الاستشغال لكان له وجه واحد
 الوجه الذي عنده شغل من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 هذا الامر بالطبيعة عينا فاضلا كل من امره من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 شغل الذي هو كل من امره من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 الامر في هذا الامر من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 خارج عن محل النزاع فهم مطبقون على عدم جواز اجتماعه في جهة واحدة من جهة واحدة
 الى اجتماعها من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 عن جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 التي من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 الابدال لا يعمد مع جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 الاول عند جواز اجتماعه ان يامر على جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 به كليهما من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 على متناهي لغيره من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 على ذلك التقدير فذلك ما هو خارج عن محل النزاع وذلك ما استدلوا به من جهة واحدة من جهة واحدة
 احداهما على انهما بالاصل المتناهي لا يجوز ان لا يكونا المتناهي من جهة واحدة من جهة واحدة

٤٤١

مسئلة



المسئلة انما هو على المتناهي الذي هو خلق الطالب على وجه واحد من جهة واحدة من جهة واحدة
 المتناهي الذي عنده من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 التبعي لهما في جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 حيث اجتمع مع الامر المتناهي فيه وذكر صاحب الفضل في ان جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 الزيف كان الامر المتناهي المتناهي المتناهي المتناهي المتناهي المتناهي المتناهي المتناهي المتناهي
 هو على تقدير مخالفة الامر بالانزال وكل يصح ان يكون له وجه واحد من جهة واحدة من جهة واحدة
 العاصية لغيره من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 مدعيه ان جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 الغناء في جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 الكفاية من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 التي في جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 لعمري على حاله من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 به ضمان من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 الامر في جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 كل منهما من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 بين الامر في جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 بالتي فلا يبرح احد النزل بالتي هي جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 ذلك ان كلا من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 المتناهي من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 الواقع في جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 المكلف لغيره من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 انه لا يجوز ان يكون له وجه واحد من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة من جهة واحدة
 او

٤٤٢

421

FD.

For



For

۲۷-۵
نارسی
۲۷

۲۵۰

۱۱۴۰



طبع و نشر در تهران

